


Distr.: Limited
14 March 2002
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ١١-١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢

مشروع التقرير

المقرر: ياروسلاف ستيبانيلك (الجمهورية التشيكية)

إضافة

الاتجار بالمخدرات وعرضها بطرق غير مشروعة

ألف- هيكل المناقشة

- ١- نظرت اللجنة الجامعة في جلستها الثانية والثالثة في ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، في البند ٧ من جدول أعمالها، المعنون "الاتجار بالمخدرات وعرضها بطرق غير مشروعة: (أ) الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، وتقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة؛ (ب) متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: ١٦ التدابير الرامية الى تعزيز التعاون القضائي (تسليم المجرمين، المساعدة القانونية المتبادلة، التسليم المراقب، الاتجار عن طريق البحر، التعاون بين أجهزة انفاذ القوانين، بما في ذلك التدريب)؛ ٢٣ مكافحة غسل الأموال؛ ٣٣ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على اعادة المحاصيل غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة.
- ٢- ونظرت اللجنة في البند ٧ في جلستها ١٢٢٠ و ١٢٢١ في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢. وكان معروضا على اللجنة الجامعة ولجنة المخدرات الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمانة العامة عن "الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والاجراءات التي اتخذتها

الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات" (E/CN.7/2002/4 و Corr.1 و Add.1)؛



(ب) تقرير المدير التنفيذي عن المساعدة الدولية المقدمة الى أشد الدول تضرراً بنقل المخدرات (E/CN.7/2002/5).

٣- وأدلى أحد ممثلي الأمانة ببيان تمهيدي في الجلسة الثانية للجنة الجامعة، في ١١ آذار/ مارس ٢٠٠٢. وأدلى ممثلو تركيا وأستراليا واليابان ببيانات.

٤- وواصلت اللجنة الجامعة نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال في جلستها الثالثة في ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٢. وأدلى ممثلو الجمهورية التشيكية والصين وميانمار ونيوزيلندا ببيانات.

٥- وفي الجلسة ١٢٢٠ للجنة، في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٢، البند ٧ من جدول الأعمال، قدّم أحد ممثلي برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عرضاً سمعياً بصرياً عن الوضع العالمي فيما يتعلق باتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات وعرضها، وعن نتائج أعمال اللجنة الجامعة.

٦- وفي الجلسة ١٢٢١ للجنة أدلى ممثلو أستراليا وإسبانيا وفنزويلا وألمانيا وبوليفيا وتركيا وهنغاريا وبيلاروس وبنما وجنوب أفريقيا وجمهورية كوريا والمغرب وهولندا وأوروغواي والأردن والصين ونيجيريا واليابان وإكوادور والجمهورية التشيكية ونيوزيلندا والهند وأوكرانيا ببيانات عن البند ٧ من جدول الأعمال.

باء- المداوات

تخفيض عرض المخدرات غير المشروعة

٧- أفاد أحد ممثلي الأمانة للجنة بأن العرض العالمي من الهيروين انخفض بقدر كبير خلال عام ٢٠٠١، والسبب الأساسي هو الانخفاض الحاد في إنتاج الأفيون في أفغانستان خلال ذلك العام. غير أنه في عام ٢٠٠٢ زاد من جديد إنتاج الأفيون في أفغانستان. أما تطورات الاتجار بالمخدرات التي قيّمت حتى عام ٢٠٠٠ فتعكس زيادة ضخمة في عمليات ضبط الهيروين على الصعيد العالمي، ويفترض أن ذلك نتيجة لذروة إنتاج الأفيون المائلة في أفغانستان خلال عام ١٩٩٩. وواصلت أسعار الهيروين تراجعها في أمريكا الشمالية وفي أوروبا الغربية. ويقدر أن إنتاج الكوكايين في عام ٢٠٠١ سار في اتجاه السنوات السابقة حيث ظلت كولومبيا البلد المنتج الرئيسي للكوكايين في عام ٢٠٠١. وفي عام ٢٠٠٠، هبطت ضبطيات الكوكايين في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وهما السوقان الاستهلاكيتين الرئيسيتين لهذه المادة. وفي المنطقتين الفرعيتين المذكورتين استمر استقرار أسعار الكوكايين أو تناقص. أما عن القنب، فقد زادت ضبطيات حشيشة القنب زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٠ في حين ظلت عمليات ضبط راتنج القنب مستقرة. ولأول مرة منذ عدة سنوات ثبت صنع المنشطات الأمتيامينية والاتجار فيها على نحو غير مشروع. وفي حالة بعض المنشطات، مثل الميثامفيتامين في أمريكا الشمالية والأمتيامين في أوروبا الغربية كانت هناك اتجاهات تناقصية. غير أن الاتجاهات في ضبط الميثامفيتامين ظلت صاعدة في شرق وجنوب شرق آسيا. وأخيراً أظهر الاتجار بالمواد الشبيهة بعقار "إكستاسي" زيادة كبيرة على المستوى العالمي، حيث ظلت بلدان في أوروبا الغربية، وأساساً هولندا، هي المورد الأساسي لهذه المواد.

٨- وفي اللجنة الجامعة والجلسة العامة، أعرب المتحدثون بشأن البند ٧ عن القلق ازاء الوضع المتطور في أفغانستان وإمكانية العودة الى الانتاج الكبير غير المشروع للأفيون في هذا البلد. وطالب ممثل اسبانيا متحدثا، باسم الاتحاد الأوروبي، باستجابة دولية قوية للزيادة الأخيرة المتجددة في انتاج الأفيون في أفغانستان، تراعي الجوانب الانسانية وتضمن استدامة تخفيض انتاج الأفيون في هذا البلد. وأبلغ ممثل ألمانيا اللجنة عن مبادرة حكومته للمساعدة في اعادة بناء الشرطة المدنية في أفغانستان، وتعهد ممثلون آخرون بتأييد حكوماتهم لمثل هذه المبادرات. وفي ضوء الحالة الراهنة في أفغانستان شجّع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن يسهم في الجهود الرامية الى الحفاظ على استراتيجية "الحزام الأمني" وبرامجه في أفغانستان والبلدان المجاورة.

٩- ولاحظ عدة متحدثين أن حجم الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية كان متزايدا بسرعة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. والنوعان الرئيسيان من المنشطات الأمفيتامينية اللذين يتجر بهما في هذه المنطقة الفرعية هما الميثامفيتامين وعقار MDMA. وأفاد ممثل أستراليا أن الضبطيات من النوعين ازدادت زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠١. ولاحظ ممثل اليابان استمرار تدفق الميثامفيتامين الى بلده، وهو ما يدل عليه الاتجاه الصاعد في ضبطيات العقار MDMA. وأبلغ ممثل نيوزيلندا اللجنة أنه قد حدث ارتفاع حاد في صنع الميثامفيتامين سرا في بلده. ولاحظ ممثل الجمهورية التشيكية تنامي مخاطر المواد من نوع العقار "إكستازي" في بلده. وأفاد ممثل بنما بأن الاتجار بالمواد الشبيهة بالعقار "إكستازي" قد زاد زيادة كبرى في بلده. كما أفاد ممثل هولندا عن التطورات الأخيرة في العرض من المخدرات غير المشروعة وخصوصا عن وضع خطة عمل ترمي الى الحد بقدر كبير من انتاج العقار "إكستازي" وتوزيعه في بلده. ولاحظ ممثل الأردن انتشار المنشطات الأمفيتامينية وسائر العقاقير التخليقية في غربي آسيا.

١٠- ولدى مناقشة التدابير المتخذة لمكافحة الاتجار بالمخدرات كان هناك تركيز على التعاون الدولي. وذكرت عملية بيربل (Purple)، وهي برنامج لتعقب الشحنات الافرادية من برمنغام البوتاسيوم، وهي احدى السلائف، وعملية توباز (T o p a z)، وهي مبادرة مثيلة خاصة بتعقب أمفيدريد الخليك، وهو سليفة أخرى، باعتبارهما من الأمثلة على المبادرات الناجحة التي تتطلب التعاون الدولي. وأبلغ ممثلا الصين وميانمار اللجنة عن أنشطة تعاون شملت الصين وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار وتايلند. وكان من بين تدابير مكافحة المخدرات الاضافية التي ذكرت، توفير التدريب للشرطة؛ ونشر المعلومات وتبادلها بانتظام؛ ومكافحة السلائف؛ وجهود لمكافحة غسل الأموال؛ وتفكيك المختبرات السرية؛ واتفاقات التعاون الوطنية المتعلقة بالشرطة والجمارك والصناعات الكيماوية والدوائية وقطاع الصحة. ولاحظ ممثل أستراليا أن التعاون الدولي وبناء الشراكات من العناصر الرئيسية في السياسات الفعالة المتعلقة بمكافحة المخدرات. وفي ظل تزايد العولمة طالب ممثل فنزويلا، متحدثا باسم أعضاء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، باستجابة دولية متضافرة لمشكلتي المخدرات غير المشروعة والجريمة.

١١- ولو حظ أن التدريب ضروري لجهود التصدي الفعال للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وقدم بعض المتحدثين أمثلة على التدريب التخصصي الذي توفره في مؤسساتهم الوطنية، مثل التدريب على التحقيقات المالية وتقنيات اعتراض المخدرات، وتدريب كلاب كشف المخدرات. وأبلغ ممثلا تركيا ونيجيريا اللجنة بأن حكومتيهما تدعمان أكاديميات التدريب الاقليمية التي تقدم تسهيلات لتدريب العاملين في مجال انفاذ القوانين.

١٢- وأفاد عدد من المتحدثين عن انشاء وحدات وطنية لمكافحة المخدرات واعتماد خطط عمل واستراتيجيات وطنية لتكون عناصر رئيسية في جهود مكافحة المخدرات. وأفاد ممثل هنغاريا عن انشاء شعبة جديدة لمكافحة المخدرات. وأفاد ممثل الأردن اللجنة عن

اعتماد خطة وطنية لمكافحة المخدرات اشتملت على مبادئ توجيهية للمؤسسات الحكومية وللمنظمات غير الحكومية بشأن التعاون المتبادل الى الحد من الطلب على المخدرات وعرضها على نحو غير مشروع، كما شددت على أهمية اجراء دراسات بحثية في مجال تفهيم العوامل الكامنة وراء مشاكل المخدرات. ويتزايد عدد الحكومات التي تنشئ أفرقة عمل مشتركة بين الوكالات لزيادة التركيز على تفكيك تنظيمات الاتجار بالمخدرات والجريمة العابرة للحدود وعلى ملاحقة أعضاء تلك التنظيمات. وأفيد بأن هذا النهج أكثر فعالية إذ يجمع الموارد التشغيلية وسلطات الاستخبارات والسلطات المنشأة قانونا.

١٣- وأبرز عدد من المتحدثين أهمية الجمع المنتظم للبيانات وتحليلها منهجيا في دعم استراتيجيات المنع التي تقودها الاستخبارات وتزويد الحكومات بمعلومات عن الاتجاهات الراهنة في أنماط المخدرات والجرائم كي يمكنها من اتخاذ أكثر التدابير فعالية في التصدي للمشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة.

تدابير مكافحة غسل الأموال

١٤- أبلغ عدد من المتحدثين اللجنة عن تدابير اتخذت مؤخرا من أجل مكافحة غسل الأموال. فأفاد ممثل أوروغواي عن تنفيذ تشريع جديد يهدف الى توفير التدريب لموظفي القضاء والنيابة وأجهزة انفاذ القانون، بالاضافة الى إذكاء الوعي في أوساط المصارف بالتزامهم القانونية عن الابلاغ عن المعاملات المشبوهة. وأفاد ممثلون آخرون عن انشاء وحدات استخبارات مالية في بلدانهم لتحديد المعاملات المصرفية المشبوهة لإحالتها الى جهات انفاذ القانون للتحقيق.

[.....]

تدابير تحسين التعاون القضائي

[...]

الاجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية للجنة

١٥- لوحظ أن الهيئات الفرعية التابعة للجنة المخدرات عقدت أربعة اجتماعات في عام ٢٠٠١ واجتماعا واحدا في عام ٢٠٠٢، وهي: الاجتماع الحادي عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعقد في بنما سيتي من ٢ الى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ والاجتماع الخامس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ، وعقد في سيدني، أستراليا، من ١٥ الى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والدورة السادسة والثلاثون للجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط، وعقدت في أبو ظبي من ٤ الى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والاجتماع الحادي عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا وعقد في نيروبي من ٢٦ الى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١؛ والاجتماع الخامس لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في أوروبا، وعقد في فيينا من ١٥ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

١٦- ومن بين القضايا التي تناولتها الأفرقة العاملة المتخصصة في هذه الاجتماعات: تزايد التهديد الذي تمثله المنشطات الأمفيتامينية؛ ومراقبة السلائف ومكافحتها؛ وسبل تحسين التنسيق والفعالية في الجهود المبذولة لإنفاذ القوانين؛ والحالة في أفغانستان؛ والتعاون في تبادل الاستخبارات؛ والتحديات التي تُثيرها الجرائم الإلكترونية أمام انفاذ القوانين.

١٧- وأفضت مناقشة هذه المسائل إلى توصيات بشأن ما يلي: تبادل الاستخبارات وإنشاء مراكز اتصال وطنية لتنسيق الاستخبارات وتبادلها؛ وتعزيز تبادل المعلومات وتحسين تقنيات التحقيقات لمكافحة غسل الأموال؛ وتوفير الحكومات الموارد الكافية للتصدي للجرائم القائمة على التكنولوجيا الرفيعة والجرائم الإلكترونية؛ ودعم إنشاء هيئة وطنية لإنفاذ القانون في أفغانستان؛ وتحسين تدريب موظفي انفاذ القانون في عدد من المجالات يشمل بيان وتحديد حاملي المخدرات والسلائف الكيميائية.

١٨- وأفاد ممثل أستراليا عن نتائج الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بانفاذ قوانين المخدرات في آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد ممثل تركيا عن نتائج الاجتماع الخامس لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أوروبا.

جيم- الاجراء المتخذ

[...]